شرح حديث « إنما الأعمال بالنيات »

من حاشية

الخير الجاري في شرح صحيح البخاري

للعلامة الشيخ

أبي يوسف محمد يعقوب البَنْبَاني اللاهُوري ثم الدِّهلوي

المتوفىٰ سنة 1098 هـ

نَسَخه من المخطوط

المفتي الفاضل

مبشر عبد الرحيم سورتي

ضَبَط نصَّه وأعدَّه للنشر

العبد الضعيف

محمد طلحة بلال أحمد منيار

بسم الله الرحمن الرحيم

يقولُ العبدُ الضعيفُ العاصِي ، محمد يعقوب - غَفَره الله وتَجَاوَزَ عما ارتكبَ من الذنوبِ- مُرِيداً شرحَ البخاريِّ ، مسمِّيًا له بـ« الخَير الجارِي » :

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ أكملَ الحمدِ علىٰ كل حالٍ ، والصلاةُ والسلامُ الأتمَّانِ الأكملانِ علىٰ سيِّد المرسلينَ ، كلَّما ذَكَره الذاكرونَ وكلَّما غَفَل عن ذكره الغافِلونَ . اللهم صلِّ وسلِّم عليه وعلىٰ آله وسائر النبيينَ ، وآلِ كلٍّ وسائرِ الصالحين ، نهايةَ ما ينبغي أن يسألَهُ السائلونَ .

اعلم -أيَّدَك الله تعالىٰ وإيَّانا- أنه ينبغي أن يبتدئ عندَ شُرُوع الحديث بما ذَكَرنا ، وهو من سُنَن المشايخ رحمهم الله ، وإذا أتمَّه يقولُ : اللهم ما مَنَنْتَ به فتمِّمْهُ ، وما أنعمتَ به فلا تَسْلُبْهُ ، وما سَتَرتَه فلا تَهْتِكْ ، وما أعلَنْتُه فاغفِر.

وأن يكرِّرَ الصلاةَ بأن يقول « صلىٰ الله عليه وسلم » عندَ ذكره صلىٰ الله عليه وسلم ، وأن يكتبَ حينَ الكتابةِ بتمامه ، ولا يكتفي بعلامة "صلىٰ" علىٰ ما يفعله الكُسَالىٰ الأخِسَّاءُ من الكُتَّاب.

ثم اعلم أن موضوعَ علمِ الحديث : هو ذاتُ رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم ، لأنه يُعرَف به أقوالُه وأفعالُه صلىٰ الله عليه وسلم ، التي هي بمنزلة الصفاتِ الذاتية لسائر موضوعاتِ العلم. هذا ما قيلَ .

وقد صرَّح بعضُ المحقِّقينَ بأنه لا يلزم أن يكونَ لكلِّ علم موضوعٌ ، وإنما يلزمُ ذلك في بعض العلوم .

وغايتُه هو : الفوز بسَعَادة الدارَين.

وإنَّ علم الحديث أفضلُ العلوم بعد علم القرآن المجيد ، وكما أنه أفضلُ العلوم بعده ، كذلك كتابُ «صحيح البخاري» أصحُّ الكُتُب بعد كتاب الله تعالىٰ ، فلا بدَّ من أن يجدِّدَ تصحيحَ النية وقتَ الشروع فيه ، بل في سائر كُتُب العلم الشريف ، ليَحصُلَ له أدنىٰ مناسبة بجَنَاب النبوةِ علىٰ صاحبها أفضلُ الصَّلوات وأكملُ التحِيات .

ثم إن تلاوةَ «صحيح البخاري» وختمَه مجرَّبٌ للمُهِمَّاتِ العِظام، وقد جرَّبتُه، وله كيفيةٌ مخصوصةٌ مرغوبةٌ مباركة.

قال بعضُهم في مدح هذا الكتاب المستَطَاب ، ولنِعْمَ ما قال :

لله دَرُّ كتابٍ فاقَ كل كتابِ ❋ سِوَىٰ كتابِ اللهِ المُهَيمِنِ المُتَعالِ

واعلم أيضـاً أن البخاريَّ قد يذكر في هذا الكتابِ المستَطاب آثارَ الصحابة رضوان الله تعالىٰ عليهم ، كما يذكرُ الأحاديثَ النبويةَ علىٰ صاحبها أفضل الصلوات وأكمل التحيات.

وكذا قد يذكر أقوالَ العلماء وفتاوَىٰ السلفِ ومعانيَ اللغات وتراجِمَ أبواب الكتاب بما يكونُ الأحاديثُ المذكورةُ فيها شاهدةً لها ، وقد تكونُ هي شارحةً للأحاديث المذكورة في ذيل تلك التراجِم ، حتىٰ لو لم يُعتبَر كونُها شارحةً لها لصَعُبَ مُطابقتُها بها، ولإهمال هذا استَصعَبَها كثيرٌ من الشُّرَّاح، فلا تغفُل عن ذلك .

قال العينيُّ في (باب الصلاة إذا قَدِمَ من سَفَر) : قال صاحبُ « التلويح » : لقائلٍ أن يقول : إن جابراً لم يقدُم من سَفَر لأنه ليس فيه ما يُشعِرُ بذلك . قلتُ : هذا كلام عجيب ، وكيفَ هذا والحديثُ مختصَر من مُطَوَّل ، وفيه التصريحُ بقُدومه من السفر ، وقد جرت عادةُ البخاري في مثل هذا : الإحالةُ علىٰ أصل الحديث . انتهىٰ.

وأيضا : ربَّما يذكر في فواتحِ الأبواب تعليقاتٍ لغَرَض من الأغراض ، كتكثيرِ أحكامٍ متناسبةٍ لِمَا في الباب ولو أدنىٰ مُلابسة ، فلا تطلبْ ثَمَّ مطابقتَها للترجمة حتىٰ يصعُبَ ذلك عليك ، فيَحتاج إلىٰ تكلُّفاتٍ باردة ، والله الهادي .

ثم إن تصديرَ الترجَمَة بكلمة «كيف» إيماءٌ إلىٰ السؤال ، وجوابُه : هو المذكور في الحديث الذي في ذَيله ، فليكن هذا علىٰ ذُكرٍ منكَ .

« باب »:

يجوز فيه ثلاثةُ أوجه من الإعراب :

الأول : الرفع مع التنوين.

والثاني : بدونه علىٰ الإضافة ، فهو خبر مبتدأ محذوف ، أي: هذا بابُ.

والثالث : الوقف علىٰ التَّعداد ، كما يقول المُحاسِب: دارْ ، غلامْ ، جاريةْ إلىٰ غير ذلك.
وجملةُ « **كيف كان** » : لا محلَّ لها من الإعراب حينئذٍ وحينَ التنوين.

اعلم أنه ذكر العَيني أنه قال : « باب » ولم يقل : « كتاب » ؛ لأنه يتضمَّنُ فصلا واحدا لا غيرُ ، والكتابُ يُعقَد لما فيه أبواب. انتهىٰ.

وله مع هذا وجه آخَر، وهو : أن بيانَ ابتداء الوحي لَمَّا كان كالمَبدأ والمقدمةِ لبيان الأحكام والشرائع ، جَعَل له باباً ليكون كالمقدّمة لسائر كتُب الشرائع .

ثم اعلم أن كلمة « **كيفَ** » يكون خبراً حين يَحتاج ما بعده إليه ، كما فيما نحنُ فيه . ويكونُ حالا حين يَستَغني ما بعده عنه.

وقدَّم بيانَ أوائل نزول الوحي علىٰ غيرها ، لكونه مُقدَّما في الوُجود ، فيكون مُقدَّما في الذكرِ والبيانِ علىٰ طِبقِه ، وفيه نوع للعمل نسبة الله تعالىٰ في شرعه.

ولم يصدِّر كتابَه بالحَمدلة لأن الحديثَ المرويَّ في الشروع بابتداء التحميد ليس علىٰ شَرِيطِهِ ، علىٰ أن ما ابتدأ به من قوله : «كيف» الخ؛ لَمَّا كان نظراً في أعظم النِّعم الدنيوية والدينية ، فإن الشرائعَ كلَّها بها نظامُ المَعَاش وانتظامُ المَعَاد ، وشريعتُنا رأسُها ورائسُها ، كانَ بيانُ مَبادئ نزول الوحي بيانـًا لمَبادئ النِّعم كلها ومنشأِ أصولها وفروعها ، وبيانُ مَبادئها بمنزلة بيانها ، وهو حَمِدَ وشَكَرَ ، فقد ذَكَر الحمدَ وأظهَرَ النِّعمَ المُستلزِمةَ لإظهار صفاتِ الكمال ، فيكون شَبيهـًا بحَمْد الله تعالىٰ ، علىٰ ما قيلَ من أن حقيقةَ الحمد إظهارُ صفاتِ الكمال.

قوله : « **كان بدء الوحي** » :

كلمة « كان » ناقصة .

و« بدء » بفتح الموحَّدة وسكون الدال بمعنىٰ الابتداء . ويُروىٰ بضم الأول والثاني وتشديد الواو بمعنىٰ الظُّهور ، والرواية الأولىٰ أثبتُ . مرفوعٌ علىٰ أنه اسم كان ، وخبره كيف ، وهو مضاف إلىٰ « الوحي » بمعنىٰ المَصدر أي : الإعلام، أو المُوحىٰ به أي : الكلامُ المنزَّلُ علىٰ النبي صلىٰ الله عليه وسلم .

« **وقول الله تعالىٰ** » :

من عادة البخاري أنه يستدلُّ للترجمة بما وقع من قرآنٍ وسنةٍ وغيرهما. وأراد أن الوحي سنةُ الله تعالىٰ في أنبيائه .

وهو إما مرفوع معطوف علىٰ قوله: « بدء » ، أي: بابُ كيف كان نزول قوله تعالىٰ ، هكذا ذكره البعض . وقال العَيني : فيه وجهان : الرفعُ ، وخبرُه : إنا أوحينا إليك . والجرُّ عطفًا [علىٰ] التي أضيفَ إليها البابُ ، والتقدير: باب كيف ابتداء الوحي وبابِ معنىٰ قول الله عز وجل .

وإنما لم يقدَّر : « بابُ كيفَ قال الله » ؛ لأن قول الله لا يُكيَّف.

قوله : « **حدثنا الحُمَيدي** » :

اعلم أن المحدِّثين يذكرون ألفاظًا مثل : « سمعت وحدثنا وأخبرنا وأنبأنا » ، والأكثرُ علىٰ أنها باعتبار التفاوُتِ في الدرجة ، فـ « سمعت » أعلاها ثم « حدثنا » ثم « أخبرنا » ثم « أنبأنا » ، مع الفرق أيضا في المفرَد والجَمع ، فـ« حدثنا » يقال في قراءة الشيخ عليه ، و« أخبرنا » يقال في قراءته علىٰ الشيخ . وقد يذكُرُ الحديثَ بـ عن مُعَنعِنا، وهو أعمُّ منهما ، ويثبُت به السَّماعُ عند الأكثر .

ولم يَحمِل البخاريُّ الحديثَ المُعنعَن علىٰ الاتصال حتىٰ يثبتَ اجتماعُهما ، وهذا أحدُ وجوه ترجيح « البخاري » علىٰ « صحيح مسلم » حيث لم يَحمِل البخاريُّ الحديثَ علىٰ الاتصال حتىٰ يثبتَ اجتماعُهما ولو مرةً . وأما مسلمٌ فيَحمله عليه عند براءته عن التدليس .

وسَترىٰ في بعض المواضع من هذا الكتاب المُستَطاب اختلافَ النُّسَخ في حديث واحد ، فذلك إما لحصولِ القراءة من جهتين مذكورتين ، وإما لأنه لم يفرِّق بينهما لِما قيل : إن « حدثنا » و « أخبرنا » و « أنبأنا » علىٰ درجة واحدة ، وسيأتيك تفصيلُه في كتاب العلم في متن هذا الكتاب ، وقدَّمتُه تيسيراً بمن لم يطَّلع عليه .

ثم الشائع عندهم في كتابة « حدثنا » : نا ، وكتابة « أخبرنا » : أنا ، وأما لفظ « أنبأنا » فينبغي أن يكتَب بتمامه دفعـًا للالتباس، وقالوا : ينبغي أن يقرأ الكلمةَ بتَمامها عند قراءة الحديث.

وأيضا إنهم يحذفون « قال » فيما بين رجال الإسناد في الخَط ، ويقولون : ينبغي للقارئ أن يقرأ « قال » عند القراءة فيما بينَ رجال الإسناد لئلا يُتوهَّم الكذب ، لكن إن لم يذكره اعتمادا علىٰ القَرِينة لم يُعَدَّ كاذبا . وقد قيل : البعضُ حَذَف « قال » بأنه إذا كان المحذوفُ عنه واحدا ، ولعله احترز عن ذكره في التحويل.

ثم اعلم أن الوجه في بيان تركيب « عن فلان ، عن فلان ، عن فلان » وهكذا ... أن الجارَّ والمجرورَ في محلّ النصب علىٰ الحالية ، ومتعلَّقُه هو مثل : ناقلاً أو راويـًا ، والنقلُ الأولُ عن شيخه بلا واسطة وعن البواقي بالواسطة أو أكثر ، وخُلاصته : أنه رَوَاه أو نَقَله عن شيخه حالَ كونه ناقلا عن شيخِ شيخه إلىٰ آخره ، فالأحوال للفُلان الأول مُتداخِلة أو مترادِفة . هكذا نَقَل شيخُنا وسيدُنا أمير جمال الدين المشهور .

ثم اعلم أنه نُقِل عن النووي أنه وقع في« الصحيحين » وغيرهما من كتب أئمة الحديث الاحتجاجُ الكثيرُ من الأحاديث بروايةٍ من المُبتدعة غيرِ الدُّعاة إلىٰ بدعتهم ، ولم يزل السلفُ والخلفُ علىٰ قَبول الرواية منهم والاستدلالِ بها والسماعِ وإسماعِهِم من غير نكير وإنكار .

و « الحُمَيدي » : بضم المهملة وفتح الميم آخرُه ياءُ النسبة ، منسوب إلىٰ جده الأعلىٰ ، وهو رئيسُ أصحاب سفيان بن عُيَينة ، توفي بمكة سنة تسع عشرة ومئتين .

« حدثنا سفيان » : هو ابن عُيينة بضم المهملة وبيائين تحتيتين بعدهما نون ، نُقل عنه أنه قال: قرأتُ القرآن وأنا ابن أربع سنين ، وكتبتُ الحديث وأنا ابنُ سبع ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة . وهو رحمه الله كان مِن تَبَع التابعين ، وكان من شيوخ الشافعي ومِن شُرَكاء مالك في أكثر الشيوخ .

« التَّيمي » : منسوب إلىٰ تَيم بن مُرَّة .

« أنه سَمِع » : أن مفتوحة، وهو الشائع المتعارَف بعد حدثنا وأخبرنا ، وقيل : يجوز الكسرُ علىٰ أن في التحديثِ والإخبار معنىٰ « قول» ، أو يقدَّر « قال » ، والتقدير : حدَّثنا أو أخبرنا فقال . ولا يخفىٰ ضعفُه روايةً ودرايةً .

« حدثنا عَلقَمَة » : بفتح المهملة وسكون اللام وفتح القاف والميم أيضا ، بعدها هاء . توفي بالمدينة في خلافة عبد الملك . واعلم أن « يحيىٰ ومحمد وعلقمة » ثلاثةٌ من التابعين يَروِي بعضُهم عن بعض .

« وَقَّاص » : بتشديد القاف .

« اللَّيثي » : باللام المفتوحة وبالمُثنَّاة التحتية والمثلَّثة بعدها ياءُ النسبة .

« حدثنا عمر بن الخطاب » : هو أمير المؤمنين ، المُلَقَّب بأمير المؤمنين أوَّلا في خلافته ، كما كان ملقَّبا بالفاروق ، وعُمره مثلُ عُمر النبي صلىٰ الله عليه وسلم ثلاث وستين ، وكان دَورُ خلافته عشرُ سنين وخمسةُ أشهر أو ستة ، توفي سنة ثلاث وعشرين .

« علىٰ المِنبر » : بكسر الميم ، مشتق من النَّبر وهو الارتفاع ، بلفظ الآلة ، واللام للعهد ، والمعهود منبرُ رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم .

« يقول : إنما الأعمال بالنياتِ » :

قال القسطلَّاني : قد اشتَهَر أن سبب هذا الحديث قصةُ مُهاجِرِ أمِّ قيس المرويُّ في « المعجم الكبير » للطبراني بإسنادٍ رجالُه ثقات ، عن ابن مسعود قال : كان فينا رجل خَطَبَ امرأةً يقال لها : أمُّ قيس ، فأبت أن تتزوجَه حتىٰ يهاجرَ ، فهاجَرَ فتزوَّجها، قال : فكنا نُسَمِّيه مُهاجِرَ أمِّ قيس . وذكر بعضُهم اسمَ المرأة: قُيَلة . وأما الرجل فلم يسمِّه أحدٌ ممن صنَّف في الصحابة فيما رأيتُه. انتهىٰ .

ولعل سببَ عدم شُهرة اسمه هو اشتهارُه بمُهاجِر أم قيس ، فانظر إلىٰ الفرق بين النية الصادقة وبين غير الصادقة ، حيث سُمِّي الرجلُ بمُهاجِر أم قيس ونُسِيَ اسمُه ، ووُصِف الصديق رضي الله عنه لصدق نيته في الهجرةِ بـ « الصاحِب » لحبيب الله عليه الصلاة والسلام في القرآن المجيد .

وههنا لطيفةٌ أذكرُها لك ، وهي : أن الشِّيْعة من عِرَاق العَجَم يذكرون شيئا في مقام المدح لرجلين بينهما محبةٌ كاملةٌ تامةٌ فيقولون لكل واحد منهما : " يَارِ غَار " بالفارسية ، وأيضا هم يذكرون شيئا في مقام الذمِّ لواحدٍ منهما فيقولون : " ثانيَ اثنين" المذكورة في الآية الكريمة ، يريدون بذلك قدحَ ذلك الواحِدِ ، يَتَوَهَّمُ أن المراد بالثاني في "ثاني اثنين" أبو بكرٍ رضي الله عنه ، فقَدَحوا فيه كما طَعَنوا في أبي بكر رضي الله عنه ، ولا يَدرون أن المراد بالثاني : « النبي صلىٰ الله عليه وسلم » ، وأما الأولُ فمِن قَبيل الحُجَّة عليهم ؛ لأن الظاهر أن التوصيف بـ « يارِ غار » إنما اشتهر من مُصَاحبة أبي بكر بالنبي صلىٰ الله عليه وسلم في الغار وفي الهجرة .

نُقِل عن الخطابي أن الحديثَ متروكُ الظاهر لأنَّ الذواتِ غيرُ مُنتَفِية، وإنما المراد به نفيُ أحكامها كالصِّحَّة والفضيلة ، والحملُ علىٰ نفي الصحة أولىٰ ؛ لأنه أشبه بنفي الشيءِ نفسه ، ولأن اللفظَ يدلُّ بالتصريح علىٰ نفي الذات وبالتَّبَع علىٰ نفي جميعِ الصفات .

هذا ، وقالت الحنفية : المرادُ نفيُ ثواب الأعمال ؛ لأنه مُرادٌ بالإجماع ، وفيه تأمُّل . والأولىٰ أن يقال : إن قوله : « وإنما لكل امرئ ما نوىٰ » قرينةٌ علىٰ إرادة الثواب .

واعلم أن ههنا فوائد ، منها : أن من عادة المحدِّثين ابتداءَ كتبهم بذكر هذا الحديث لتنبيه المتعلِّم علىٰ تصحيح النية في كَتْبِ علم الحديث ، بل وفي سائر الأعمال والأفعال ؛ فإن تصحيح النية من أجَلِّ أبواب المُجاهدة ، بل قد قيل : نصفُ السُّلُوكِ أو السُّلوكُ يَتِمُّ بتَمامه ، ولا يحصُل ذلك إلا للصِّدِّيقين ومَن سواهم علىٰ طبقاتهم بقدرِ ما يحصُل لهم فيها من الإخلاص . بل العِرفانُ

التامُّ والنيةُ الكاملةُ مُتلازِمان ، بل تَوأَمان يزدادُ أحدُهما بازدياد الآخَر وينقُص بنُقصانه ، فرُبَّ عادةٍ تصير بالنية الصادقة عبادةً ، وكم من عبادةٍ تعودُ بالنية الفاسدة عادةً .

ومن مَرَاتِب النيةِ الصادقةِ ما رُوِي عن عمر رضي الله عنه أنه كان يُجَهِّز الجَيشَ في الصلاة ، مع أنها لا تكون إلا بحُضُور القَلب .

ورُبَّ نعمةٍ وراحةٍ تكون وسيلةً إلىٰ أخرىٰ أعظمَ منها بالنية الصادقة ، ورُبَّ مَشَقَّةٍ وتَعَبٍ تكون سببـًا مُوصِلا إلىٰ ما هو أشدُّ منه ؛ ألا ترىٰ أن رجلين يدخُلان في بستانٍ ذي فواكهَ وأشجارٍ ذات نَوْرٍ وأزهارٍ بألوانٍ مُنَوَّعة في ليلة مُقْمِرة ، أحدُهما نَوَىٰ فيه ليعتَبِرَ وليَنظُرَ إلىٰ السماء والنجوم وهيئاتها وما أُبدِعَ فيها ، ويشاهدَ قُدرةَ الله تعالىٰ وحكمتَه في صُنْعِها ، وما في الأزهار والأشجار والألوان والهيئاتِ وإلىٰ أصلِ ما تَوَلَّدتْ هي منهُ وما قُدِّر فيها من أصولها وإيصالها ؛ ودَخَلَ آخَرُ ليسرقَ منها شيئا ، فيذهب إلىٰ فاحشةٍ لتكون وسيلةً له إلىٰ ما هو أفحشُ منه ، فيَخدِشُ بالشَّوك بدنَه ، ويُخَوِّفَ مَن أخذ ما أرادَ بأخذِ غيرِه إياه وتَعِب في ذلك ، ثم قبلَ أن يَنَالَ بمقصوده أُخِذ وأودِع .

ومنها : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد رَوَىٰ هذا الحديثَ وشاع منه ، فهو أولُ مَن ينتَمِي إليه سِلسِلةُ السالكين الكاملين والصوفية الصافية المُبَالِغِين في ذلك ، فلا تغفُل عنه وإن غَفَل عنه الكثيرون ونَسَبوا السلاسلَ إلىٰ المُرتَضَىٰ والصدِّيق رضي الله عنهما ، وتَضَاعَفَ هذا بما رَوَىٰ أيضـًا من حديث جبريل عليه السلام ، فإن فيه الإيمانُ والإسلامُ والإحسانُ ، ففيه العقائدُ والأعمالُ والأخلاقُ وطريقُ السلوك إلىٰ الله. وأما عثمان رضي الله عنه فكفاه جمعُ القرآن فَضْلا.

فظَهَر أن جميعَ الخلفاء الراشدين رضي الله تعالىٰ عنهم أجمعين لهم قَدَمُ صِدقٍ في الدين ، وهم أئمة المؤمنين في عُلومهم وطُرُقهم ، فإن طُرُق المجاهدة وأصولَ علم المُعَاملات من التوكُّل

والزُّهد والصبر والرضاءِ والمحبة معلومةٌ من القرآن المجيد ، ولهذا قال عمر رضي الله عنه : « حَسْبُنا كتابُ الله ».

ومنها : أنه ذكر البعضُ أنه لا ينبغي لطالبِ الحديثِ أن يَقتَصِر علىٰ سَمَاع الحديث وكَتْبِه دون معرفته وفَهمه ، فيكونُ قد أتعبَ نفسَه من غير أن يظفَرَ بطائلٍ وبغيرِ أن يُعَدَّ في أعداد أهلِ الحديث ، بل لم يَزِد علىٰ أن صار من المُتَشَبِّهين المُتَقَمِّصِين المُتَحَلِّينَ بما هم عنه عاطِلون . انتهىٰ.

والنية : القصدُ إلىٰ الفعل ، والمراد بها العِلَلُ الغائية المقدَّمة للفاعل علىٰ الفعل . وعند أرباب الذوق : هي المقدِّمة المحرِّكة أوَّلا ، وبالذاتِ إلىٰ الفعل ثانيا وبالعَرَض . سمعتُ من شَيخي ومُرشِدي أنه السانح الأول الذي يحرِّك العبد إلىٰ الفعل ، فانظر في أعمالك وأحوالك : هل يعمل خيراً نظراً إلىٰ جانب الله أم لغير ذلك ؟ وإذا زاولتَ وجاهدتَ في هذا لعلَّ الله تعالىٰ يرزقُكَ نيةً صادقةً ، وإنها لكبيرةٌ إلا علىٰ الخاشِعِين الذين يظنُّون أنهم مُلاقُوا ربهم .

ثم المراد من قوله صلىٰ الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات » : الحَصر ، أي : كلُّ عملٍ بنية ، ولا فرقَ في الجمع بين القِلة والكثرة في حالة التعريف ، فيصحُّ مُقابَلة الآحاد بالآحاد.

قوله : « لكلِّ امرِئ » :

حركة الراء فيه تابعةٌ لإعراب الآخِر . في «القاموس» : المَرء مُثلَّثة الميم : الإنسانُ أو الرجل ، ولا يُجمَع من لفظه . وفي « امرئ » مع ألف الوصل ثلاثُ لغات : فتح الراء دائمـًا وضمُّها دائما وإعرابها دائما ، وتقول: هذا امرُؤٌ ومَرؤ ، ورأيت امرَءاً ومَرءاً ، ومررت بامرِئ وبمَرءٍ معربـًا من مكانين .

ثم لا تغفُل عن أن ابن العَرَبي المذكور هو القاضي أبو بكر المالكي ، غيرُ ابن العربي المتصوف . قال في « القاموس » : وابنُ العَرَبي القاضي أبو بكر المالكي . وابن عَرَبي محمد بن عبد الله الحاتمي الطائي.

قال القَسطلاني : وقع في رواية الحُمَيدي هذه حذفُ إحدىٰ جهتَي التقسيم ، وهو قوله : « فمن كانت هجرته إلىٰ الله ورسوله » إلخ وقد ذكره البخاري من غير طريق الحُميدي ، فقال ابن العربي : لا عذرَ للبخاري في إسقاطه ؛ لأن الحميديَّ رواه في « مسنده » علىٰ التمام . قال : وذكر قوم أنه لعله استملاهُ من حِفظ الحميدي فحدَّثه هكذا ، فحدَّث عنه كما سَمِع ، أو حدَّثه به تامًّا فسقط من حفظِ البخاري . وقال : وهو أمرٌ مستبعَدٌ جدا عندَ من اطَّلَع علىٰ أحوال القوم ، ومثل هذا في « فتح الباري » . وفيه جوابٌ آخَر لا يشفِي الغَليل ولا يَفِي إلا بتكلُّف .

والجواب الوافي الشافي أن يقال : إن المؤلفَ لمَّا أراد أن يذكر الحديثَ الدالَّ علىٰ تصحيح النية في أول الكتابِ حَمْلا عليه لمن أراد الشُّروعَ فيه وإصلاحًا له بذلك ، وقد عُلِم أن بعض معانيه أعني الهجرةَ الفاضلة المُثمِرة التي وَرَد الحديثُ فيها مما لا يُمكن تحصيلُه له حتىٰ يُصلِحَه فيه ، لا جَرَم ذَكَر البعضَ منه الذي كان مُناسبا بحال جُمهور المُستَرشِدينَ الذين لا يُصَفُّوهُ بنِيَّاتهم عن شَوْبِ المَيل إلىٰ الدنيا ولذَّاتِها ، زَجراً لهم عنه .

فإن قلتَ : يلزمُ مِن تَركِ أولِ الحديث تركُ ذكرِ ما كان مُناسبا بحال أهلِ الكمال من النيات الجميلة ؟ قلت : لا إشكالَ فيه ؛ لأنهم عارفون عامِلون بها غيرُ محتاجِينَ إلىٰ إرشاده .

ثم ذَكَر الحديثَ بتمامه في موضعٍ آخَر تكميلا للتعليم ، وجميعُ هذا مِن حُسْن نيته ولُطفِ صَنِيعِه وكمالِ معرفته وعُلُوِّ هِمَّته ، جزاه الله سبحانه خيرَ الجزاء ، ولو ذَكَر كلَّ الحديثِ لَفَاتَ التنبيهُ المذكور ، أعني أن المقصودَ من ذكر الحديث هو الزجرُ علىٰ إفساد النية لطلب الدنيا

ولذَّاتها فقط ، وليس ذِكرُه ههنا مثلَ ذكره وذكرِ سائر الحديثِ فيما بعدُ لإفادة معرفته ، فظَهَر عُذرُه .

قوله : « كانت هِجرتُه » : الهجرةُ : التركُ . « إلىٰ دُنيا »، صيغة صِفةٍ من الدُّنُوِّ جَرَت مَجرىٰ الأسماء ، فاختَلَطت به أحكامُ الأصل والطارئ ، والمراد : مَن كانت هجرتُه مُنصرِفةً إلىٰ أمرٍ من أمور الدنيا .

قوله : « يُصِيبُها » : صفةُ « إلىٰ دنيا أو امرأةٍ » بتخصيصٍ بعد تعميم ؛ لأن السببَ لوُرود هذا الحديث هو أن رجلا هاجَرَ ليتزوج امرأةً يقال لها أمُّ قيس ، فقيل : مُهَاجِر أم قيس ، مع أن ذكر الخاصِّ بعد العام بابٌ من أبواب البلاغة ، دالٌّ علىٰ أعظمِ بليَّات الدنيا وأشدِّ ما يُبتَلىٰ به الرجلُ في الدنيا ، فقد وَرَد فيهن : « لا ييأس الشيطانُ من بني آدم إلا وأتاهم من قِبَل النساء » . وقال عمر رضي الله عنه : النساء كلُّهن شرٌّ ، ومِن شرِّهنَّ أنه لا بُدَّ منهنَّ .

والمقصودُ من ذكر حالِ مَن هاجَر إليها هو التنبيهُ علىٰ فَوَات المقصود من الهجرة بأبلغ وجه.

قوله : « يَنكِحُها » : صفة « امرأةٍ » .

« فهِجرتُه إلىٰ ما هَاجَرَ إليه » : أي: هي حظُّه ونصيبُه ، وليس له نصيبٌ من الثواب ، ولذلك لُقِّب الرجلُ بـ « مُهاجِر أم قيس ».